

## درعا معبر تجارة مع الأردن أم نقطة احتكاك مع بقايا المعارضة

### استعادة دمشق الطريق الدولي «أم 5» تحيي آمال عمّان في انتعاش الحركة التجارية



#### أفلام تعترض مسار العلاقات السورية الأردنية

أساسيا في التوصل إلى تلك التسوية إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا وأيضا إسرائيل المعنية هي الأخرى بالوضع في ذلك الجزء السوري لجهة تخوفاتها من تمركز القوات الإيرانية والمليشيات الموالية لها هناك. وتلت الأوساط السياسية إلى أن دعم الأردن لفصائل المعارضة في إحدى الفترات واحتضانه لغرفة "موك" لا يمكن أن ينظر إليه على أنه خيار ذاتي بل هناك إكراهات، خاصة وأن موقفه الذي بدأ مؤيدا للعراق في غزو الكويت في تسعينات القرن الماضي كلفه الكثير حيث تعرض لـ"عزلة" عربية، افقت إلى صعوبات اقتصادية قبل أن ينجح في استئجار الوضع الإقليمي في تلك الفترة ويعيد وصل نفسه سريعا بمحيطه. وأكد بيان صادر عن وزير الصناعة الأردنية "على الرغبة المشتركة في تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب وأوسع، خدمة للمصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين". ووفق البيان فقد ركزت المباحثات على "اليات النهوض بحجم التبادل التجاري في السلع

إبه بدا في الأشهر الأخيرة وجود توجه حكومي لإعادة تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، مع تاجيل البحث في المسألة السياسية لأن ذلك يبقى رهين حسابات عدة لعل أهمها استمرار الفيتو الدولي الذي يربط خطوة كهذه بالتوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في سوريا. وأفادت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الخميس بأن الوزير طارق الحموري قام بزيارة إلى سوريا "للتأكيد عمق العلاقات"، ووفقا لبيان من الوزارة، فإن الحموري عقد في دمشق اجتماعا ثنائيا مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل. وكانت العلاقات الأردنية السورية قد شهدت انفراجة نسبية منذ 2017 تعززت بعد فتح المعبر الحدودي جابر نصيب على إثر استعادة دمشق في العام 2018 السيطرة على الجنوب بموجب تسوية مع فصائل المعارضة التي سيطرت على المنطقة في العام 2014. ولعب الأردن الذي كان للمفارقة يحتضن غرفة "موك" التي تنسق عمليات الفصائل ضد النظام السوري، دورا

الرئيس بشار الأسد على خلفية طريقة تعاطيه مع الاحتجاجات التي اندلعت ضده في العام 2011. وتوجه حكومي أردني لتنشيط الحركة التجارية مع سوريا، مع تأجيل بحث المسألة السياسية بانتظار قرار دولي

وعمزت أصوات مقربة من النظام السوري في تبريرها للثور السائد هناك بوجود أجندة خارجية تسعى لإزالة العقائل ولم لا إعادة عقارب الساعة إلى العام 2013 في محاولة لخلط الأوراق مجددا؛ موجية بأن المخابرات الأردنية قد تكون أحد الأطراف المشاركة في تلك الأجنحة، بالنظر إلى صلاتها القوية مع مجموعات المعارضة للنظام في تلك المنطقة.

ويرى محللون أن زيارة الوزير الأردني قد تأتي ضمن سياق رغبة عمّان في تنفيذ تلك المزاعم، والتأكيد على أنها ليست بصدد لعب أي دور في هذا الاتجاه، بل العكس فهي حريصة على البناء على الإنفراجة المسجلة على الصعيد الثنائي (وإن كانت هذه الإنفراجة) لم تتخط بعد الجانب الاقتصادي.

وسبق أن أجرت وفود برنامية واقتصادية أردنية زيارة إلى العاصمة السورية خلال السنوات الأخيرة بيد أن هذه أول زيارة على مستوى وزاري ذات طابع رسمي منذ تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في العام 2012، في سياق توجه عربي عام مقاطع للنظام

زيارة وزير الصناعة والتجارة الأردني طارق الحموري إلى سوريا تنطوي على أكثر من مغزى من حيث توقيتها خاصة مع وجود مزاعم عن دور عمّان في إعادة تحريك الجبهة الجنوبية، ويقول محللون إن الهدف من الزيارة هو تنفيذ غير مباشر لوجود أي دور للمملكة في ما يحدث جنوبا، وأيضا التقاط فرصة استعادة النظام السوري السيطرة على الطريق الدولي أم 5 وما لذلك من انعكاسات على الحركة التجارية بين البلدين.

وتشهد درعا نسقا متسارعا من العمليات التي تستهدف الأجهزة الأمنية السورية، وقد بلغت قدرا كبيرا من الخطورة حينما سيطرت مجموعة مسلحة منذ أيام قليلة على مدينة الصنمين، قبل أن تنجح القوات الحكومية في استعادتها وفرض السيطرة باجتماع للمدنية ما أدى إلى سقوط قتلى في صفوف المدنيين.

ويشير محللون أن زيارة الوزير الأردني قد تأتي ضمن سياق رغبة عمّان في تنفيذ تلك المزاعم، والتأكيد على أنها ليست بصدد لعب أي دور في هذا الاتجاه، بل العكس فهي حريصة على البناء على الإنفراجة المسجلة على الصعيد الثنائي (وإن كانت هذه الإنفراجة) لم تتخط بعد الجانب الاقتصادي.

وسبق أن أجرت وفود برنامية واقتصادية أردنية زيارة إلى العاصمة السورية خلال السنوات الأخيرة بيد أن هذه أول زيارة على مستوى وزاري ذات طابع رسمي منذ تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في العام 2012، في سياق توجه عربي عام مقاطع للنظام

## كورونا تجبر واشنطن وتل أبيب على إلغاء «كوبرا 20»

القدس - أعلنت القيادة الأميركية الأوروبية التي يوجد مقرها في ألمانيا، الخميس، أن الولايات المتحدة وإسرائيل ألغتا ما تبقى من مناوراتهما العسكرية المشتركة جوبيير كوبرا 20 من جراء تفشي فيروس كورونا المستجد. وتسببت المخاوف من انتشار فيروس كورونا، في وضع عشرات الآلاف من الإسرائيليين في الحجر الصحي المنزلي، لمدة أسبوعين. وقالت هيئة البث الإسرائيلية، الرسمية، الخميس، إن "أكثر من 50 ألف مواطن في إسرائيل يخضعون للحجر الصحي".

وقالت القيادة الأميركية في بيان إن "القرار يتماشى مع المبادئ التوجيهية الأخيرة الصادرة عن وزارة الصحة الإسرائيلية بشأن فيروس كوفيد - 19، وكإجراء احترازي لضمان صحة وسلامة جميع المشاركين".

ويجري تنظيم هذا التدريب المشترك بين البلدين على فترات منتظمة. وكان يفترض أن يتوجه 2500 عسكري أمريكي بتمركز جزء منهم في ألمانيا إلى إسرائيل للمشاركة في المناورات التي تستمر أسبوعين، بحسب ما أعلنه الجيش الإسرائيلي. لكن إسرائيل أعلنت، الأربعاء، قرارا بمنع دخول المواطنين الفرنسيين والألمانيين والسويسريين غير المقيمين إلى أراضيها، بهدف الحد من تفشي الفيروس، مع بعض الاستثناءات القليلة.

وباتت ألمانيا، بعد إيطاليا وفرنسا، إحدى بؤر فيروس كورونا المستجد في أوروبا. وكانت السلطات الإسرائيلية قد منعت أيضا دخول الإيطاليين ومواطني عدة دول آسيوية بينها اليابان وكوريا الجنوبية والصين، حيث ظهر الفيروس في ديسمبر، إلى أراضيها.

بدورها أعلنت شركة طيران "لوفتهانزا"، الخميس، عن إلغاء كافة رحلاتها إلى إسرائيل حتى 28 مارس ابتداء من الأحد 8 مارس. ويشمل القرار رحلات الخطوط النمساوية والسويسرية التابعة لها.

في الأثناء، أعلنت اليونان عن تسجيل 21 إصابة إضافية بفيروس كورونا المستجد لأشخاص عادوا من إسرائيل مؤخرا.

وكانت المناورات ستشمل بحسب قوات الأمن الإسرائيلية، نشر القوات الأميركية إلى جانب ألف عسكري من الجيش الإسرائيلي، في تدريب مرتبط بالدفاع الجوي.

وظهر الفيروس في الصين، لأول مرة في 12 ديسمبر 2019، بمدينة ووهان (وسط)، إلا أن بكين كشفت عنه رسميا منتصف يناير الماضي.

## تجميد أصول 20 بنكا يهدد النظام المصرفي في لبنان

### جنبلاط «يعكس الآية» ويطالب صندوق النقد الدولي بطمأنة حزب الله

بيروت - قرّرت النيابة العامة المالية في لبنان الخميس تجميد أصول مشرّين من كبرى المصارف اللبنانية ورؤساء مجالس إدارتها، وسط مخاوف من أن يهدد ذلك بانتهاء القطاع المصرفي الذي لطالما شكّل العمود الفقري لاقتصاد لبنان.

وتزامن القرار مع إعلان الحكومة بقيادة حسان دياب عن موافقتها على مشروع آخر لا يقل أهمية وهو رفع السرية المصرفية عن كل من تولى مسؤولية عامة. وهذه سابقة قد تجر مسؤولين لمشاكل قضائية.

واتخذت النيابة العامة قرارها بعد ثلاثة أيام من الاستماع لإفادات 15 مسؤولا مصرفيا في شأن تحويل 2.3 مليار دولار إلى الخارج خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي. وقال مصدر قضائي رفيع "تم وضع إشارة منع تصريف على أصول 20 مصرفا أساسيا في لبنان وعلى الأملاك العائدة لرؤساء مجالس إدارتها".

وأوضح أن القرار يعني أن المعنيين "ممنوعون من التصرف بموجوداتهم من عقارات وسيارات وشركات، على اعتبار أنها باتت مرهونة للدولة اللبنانية". وبناء على القرار، أبلغ النائب العام المالي، وفق ما أوضح مصدر قضائي ثان، إدارة السجل التجاري والمديرية العامة للشؤون العقارية وهيئة إدارة السير بالقرار لتنفيذ إشارة "منع التصرف". وقال المصدر إن "هذه الخطوة تمهيدية

للمواطن مؤخرا في بعض المصارف بسحب مئة دولار أسبوعيا. كما منعت البنوك التحويلات إلى الخارج. وتحوّلت المصارف إلى ميدان إشكالات بين مواطنين يطالبون بأموالهم وموظفين ينفذون القيود المشددة. ويحمل البعض المصارف جزءا من مسؤولية التدهور الاقتصادي، الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975-1990)، فيما يؤكد خبراء أن سياسات الطبقة السياسية القابضة على القرار هي من تتحمل المسؤولية الأساس عن الوضع المتردي الذي يشهده لبنان. ويواجه لبنان أزمة مالية خانقة، ومن المتوقع أن تعلن الحكومة السبت عن نيتها عدم سداد سندات دولية مستحقة في 9 مارس الجاري، وقيمتها 1.2 مليار دولار، حيث أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري الأربعاء أن غالبية النواب يرفضون السداد، موحيا خلال الجلسة النيابية الدورية اتهامات للمصارف بعدم التعاون، وبيع سندات لها دائنن أجنبين الأمر الذي يعقد مهمة التفاوض حول مسألة إعادة جدولة الدين.

ويهدد الانهيار الاقتصادي المواطنين في وظائفهم ولقمة عيشهم تزامنا مع أزمة سيولة حادة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية. وأقلقت مئات المؤسسات أبوابها. وخسر عشرات الآلاف من اللبنانيين وظائفهم أو أجزاء من رواتبهم خلال الأشهر الأخيرة. ويقول محللون إن السلطة الحالية التي يقودها

بات المسك الفعلي بالقرار في البلاد، وماتى هذه الحملة هو إصرار حاكم مصرف لبنان على الحفاظ على آخر شعرة مع المجتمع الدولي، وعدم ضرب صورة لبنان في الأسواق المالية العالمية بالتخلف خاصة عن تسديد سندات مستحقة لعام 2020 تقارب 4.5 مليار دولار، والبحث عن حلول ناجحة أخرى. وتفرض المصارف منذ سبتمبر إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصا الدولار. وبتات يُسمح

استجابه المصارف وتعاملها مع صغار المودعين" في ظل إجراءات مشددة تتخذها منذ أشهر على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصا الدولار. ويحتاج التدبير إلى موافقة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حتى يصبح نافذا، ومن المرجح الا يوافق عليه خشية "انهيار القطاع المصرفي". ويتعرض سلامة منذ أشهر لحملة تشويه كبرى من قبل حزب الله الذي

استجابه المصارف وتعاملها مع صغار المودعين" في ظل إجراءات مشددة تتخذها منذ أشهر على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصا الدولار. ويحتاج التدبير إلى موافقة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حتى يصبح نافذا، ومن المرجح الا يوافق عليه خشية "انهيار القطاع المصرفي". ويتعرض سلامة منذ أشهر لحملة تشويه كبرى من قبل حزب الله الذي

استجابه المصارف وتعاملها مع صغار المودعين" في ظل إجراءات مشددة تتخذها منذ أشهر على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصا الدولار. ويحتاج التدبير إلى موافقة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حتى يصبح نافذا، ومن المرجح الا يوافق عليه خشية "انهيار القطاع المصرفي". ويتعرض سلامة منذ أشهر لحملة تشويه كبرى من قبل حزب الله الذي



استهداف المصارف رد فعل عفوي أم متعمد

## الحكومة اللبنانية ترفع السرية المصرفية عن كل من تولى مسؤولية عامة، وهذه سابقة قد تجر مسؤولين لمشاكل قضائية

وقال عضو النائب البرلماني اللبناني البارز عن حزب الله حسن فضل الله لرويترز هذا الأسبوع إن حزب الله لا يعارض صندوق النقد الدولي كمؤسسة لكنه يعارض نوعية الشروط التي يفرضها على البلدان، مضيفا أن هذه الشروط ستؤدي إلى ثورة شعبية.

وقال جنبلاط على أنه يتعين التوصل إلى "برنامج مشترك" مع الصندوق، وأضاف "لديهم أفكار ولدينا أفكار". وتابع "هذا يحتاج تعاوننا وثقا وتقاهما مع حزب الله بأنه لا يوجد خطر يهدد سيادة لبنان إذا تعامل الصندوق مع مشكلات مثل الطاقة والكهرباء وغيرها".